

يسبق احدهما باصابة العدد المشروط من عدد معلوم
كعشرين من كل منهما مع استوليهما في عدد الرمي او الياس
من استوليهما في الاصابة ولا بيان محاطة بان تزيد اصابته
علي اصابة الاخر كذا الواحد في عدد معلوم فمستوفين من كل
منهما يحمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على الباردة
وعلى اقل نوبه وهو يسهر يسهر فليبتها ولا يشترط بيان
سهر وقوس لان العرة على الرمي فان عين شئ منها لفي
وجاز ابداله بمثله من نوعه **ويخرج العوض المشروط** ويشترط منع
ابداله مفسد للعقد ويسن بيان صفة اصابة الفرض من
قرع وهو مجرد اصابة الفرض او خرق بان يتقبه ويسقط
او حسم بان يثبت فيه وان سقط بعد ذلك او مرق بان ينفذ
منه او خرم بان يصيب طرف الفرض فيخرمه فان اطلقا
كفي القرع **ويخرج العوض المشروط احد المتسابقين**
حيث اذا سبق بفتح اوله على البناء لفاعل استرده من
هو معه وان سبق بضم اوله على البناء للمفعول اخذه
صاحبه السابق ولا يشترط خبير بينهما محلل وان اخرج
اي المتسابقان العوض معالجين حيث لا بد خلا اي
يشترط بينهما محللا بل كذا في الاول فيجوز ان كانت
دابة كفوا لادبتهما سمي محللا لانه محلل العقد ويخرجه
عن صورة القرار المجرمة فان المحلل ان سبق المتسابقين **اخز**
ما اخرجاه من العوض لنفسيه سواء اجا معا او مرتبا لسبقه لهما
فان سبق اي سبقاه وجاء **معالم بفره** لهما شيا ولا شئ
لاخرهما على الاخوان جا المحلل مع احد المتسابقين وتأخر
الاخر فما ل هذا نفسه لانه لم يسبقه احد وما ل المتأخر للمحلل
ولذي معه لانه سبقاه وان جا احدهما ثم المحلل ثم الاخر
فلا

قال الاخر للاول لسبقه الاثنان **تنبيه** الصور الممكنة
في المحلل ثمانية ان يسبقهما ويجريان معا او مرتبا او متساويا
وجريان معا او مرتبا او يتوسط بينهما او يكون مع اولهما
او ثابتهما او يجي الثلاثة معا ولا يخفي الحكم في الجميع ولو تسابق
جمع ثلاثة فأكبر وشروط الثاني مثل الاول او دونه صح ويجوز شرط
العوض من غير المتسابقين وسواء كان من الامام لم من غيره
كان يقول الامام من سبق متكافله من بيت المال كذا وله على
كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم للمصالح كما قاله
البيهقي او الاجنبي من يسبق متكافله على كذا لانه بدل مال
في طاعة ولا شك ان اخرج المتسابقين العوض واخرجهما
معا حكم المسابقة فيما سبق من غير فرق وصورة اخرجها
ان يقول احدهما ترمي كذا فان اصبحت منها كذا فكذلك
على كذا وان اصبحت انا فلا شئ لاجدنا على صاحبه وصورة
اخرجها معا **ان يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان**
اصاب ولا يجوز هذا الا محلل بينهما كما سبق خامسة
لو تراهن رجلان على اختيار قويتهما بصعود جبل او اقلال
صخرة او اكل كذا **كفوه** من اكل اموال الناس بالباطل وكله
حرام ذكره ابن كبر وقوه في الروضة قال الذي يري ومن هذا
النمط ما نفعله القوام من الرهان على حمل كذا من موضع كذا
الي مكان كذا واجرا الساعي من طلوع الشمس الي الفروب كل
ذلك ضلالة وجهه مع ما اشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل
المكورات اه وهذا المرطاه وينبغي ان يكون عند الفرقة هذان
يشهدان علي ما وقع من اصابة وخطا وليس لهما ان يمدحا
المصيب ولا ان يمدحا المخفي لان ذلك محل بالنشاط ومع اخرجها
من اذية صاحبه بالتجسس والغر عليه ولكل منهما حث الغرض في

تعمد ثمانية قال ابن
عمير وقتل الاولين
اخذه المحلل الرجوع
انكاه على المتقدمة
الملك والخاصة كذا
والسنة للاول والملك
والسنة للاول والسنة
منه لا شئ